«المنيو» نااار!!

أسعار المطاعم «تشوي» جيوب المواطن

«صوت الأهلية» تسأل.. من يراقب أسعار الوجبات؟

تحقيق: عائشة إبراهيم الزايد

رقية جاسم محمد

دائمًا ما تشتعل مواقع التواصل الاجتماعي بشكاوي المواطنين التي تتزايد يومًا بعد يوم من إرتفاع أسعار المطاعم بشكل مبالغ فيه، داعين الى الحد من هذا الارتفاع عبر مراقبة الاسعار من قبل الجهات المختصة، ينطبق ذلك على المطاعم متوسطة المستوى مثل الكفتريات، وشقيقاتها المتأنقة أو المطاعم الفاخرة عالية المستوى، ويؤكد رواد التواصل الاجتماعي بشكل حاسم أن جودة المأكولات لاتبرر الارتفاع المبالغ في الأسعار.

وقد رفعت معظم المطاعم أسعار كل الأطباق التي تقدمها بنسب تتراوح بين ٢٠٪ الى ٣٠٪، بعد الزيادات التي طرأت في الآونة الأخيرة على أسعار المواد الغذائية عمومًا، واللحوم الحمراء والدجاج على وجه الخصوص. الأمر لم يقف عن هذا الحد، بل إمتد إلى رفع أسعار الأطباق الثانوية، كالمقبلات والحلويات والمشروبات.

والسؤال المهم الآن: من يتحكم في أسعار قوائم ووجبات الطعام في المطاعم على إختلاف مستوياتها؟ وهل الأمر متروك فقط للعرض والطلب؟ أم لابد من تدخل الدولة ومنظمات المجتمع المدني ممثلة في جمعيات حماية المستهلك في تحديد أسعار هذه الوجبات وحماية المواطنين من المبالغات غير المبررة في تلك الأسعار؟ وما الإجراء الذي يمكن تطبيقها بحق صاحب المنشأة الذي يرتكب هذا الفعل؟

تلك الأسئلة وغيرها نحاول الإجابة عليها في التحقيق التالي.

للمواطن رأي

في البداية استطلعنا رأي مجموعة من المواطنين حول الظاهرة وحقيقتها وآثارها السلبية عليهم. يرى أحد المواطنين ممن طرحنا عليهم الموضوع أن قيام المطاعم برفع الأسعار أمر قائم ويحدث باستمرار ويواجهه في مواقف عديدة، وهو يترك العديد من الآثار السلبية على الفرد والعائلة ككل، إذ يؤدي إرتفاع هذه الأسعار إلى قصورٍ في ميزانية الأسرة الشهرية، وعدم القدرة على توفير جميع المستلزمات الأسرية، كما يؤدي من جانب آخر إلى الحد من الزيارات العائلية للمطاعم ذاتها، أو الذهاب إلى مطاعم أقل في المستوى.

ويكشف عن أنه هو شخصيًا لجأ إزاء هذه الزيادات المتتابعة في أسعار وجبات المطاعم إلى تقليص الزيارات والحد من طلبات التوصيل المنزلي أو «الدليفري»، بالإضافة إلى تقليل عدد الوجبات ومحاولة طلب أطباق بأعداد وكميات محدودة تناسب الميزانية والمدخول الشهري.

ويكشف مواطن آخر رفض ذكر اسمه عن أنه يعتقد أن السبب الأول هو التقليد، تقليد المطاعم لبعضها البعض، فعندما يرى صاحب المطعم ارتفاع السعر في المطعم الآخر المجاور وهو في نفس المستوى ويقدم أنوع الطعام ذاتها يتجه هو الآخر لرفع السعر للحصول على مكاسب وأرباح أكثر. اما السبب الثاني في رأيه فهو إرتفاع اسعار اللحوم والدجاج، أما الثالث فهو تهاون الناس وسكوتهم وتغاضيهم عما تقوم به تلك المطاعم، ما يشجع أصحاب المطاعم أكثر على زيادة الأسعار.

المواطنون: صمتنا شجع أصحاب المطاعم على عدم الشعور بالرقابة

هذا ما أنفقه شهريًا

وحين سألناه عما ينفقه أسبوعيًا تقريبا على وجبات الطعام في المطاعم أجاب بأن ذلك يعتمد على نوعية الأكل والوجبات، ولكنه ينفق تقريبًا ما بين ١٥ و ٢٠ دينارًا أسبوعيًا كحد اقصى. أي ما يقرب من ١٠٠ دينار شهريًا.

رقابة.. ولكن!!

ولكن هل يستشعر المواطن وجود رقابة على المطاعم وأسعارها يضيف توجد الرقابة، ولكن قلة الإهتمام، وصمت

المواطنون: لجأنا إلى تقليص الذهاب للمطاعم والحد من «الدليفري»

الناس عن حقوقهم يؤدي إلى ضعف مردود الرقابة وفرض العقوبات، ولكنه سمع مؤخرًا عن إغلاق ٥ مطاعم لإنها لم تستجب لإنذارات وجهت إليها بسبب رفع الاسعار، وهو ما يراه أمرًا جيدًا وإيجابيًا

وقبل أن نتركه طالب المواطن بأن تتم حماية المستهلك من ذلك المسلك عن طريق الإعلانات والتوجيه والتوعية في الجرائد اليومية والمحلية ومن خلال الإذاعة وبرامج التلفزيون ومواقع التواصل الإجتماعي والنشر المستمر لأسعار اللحوم والدجاج والخضروات.. وغيرها من السلع وبشكل يومي حتى يتمكن المواطن من التعرف على الأسعار.

ثلاثة عوامل تتحكم في السعر!

بداية يرى الدكتور عبد المطلب السرطاوي، الأستاذ المساعد بكلية العلوم المالية والإدارية بالجامعة الأهلية أنّ هناك بالفعل تفاوت واضح من مطعم لآخر على مستوى الوجبة ذاتها.

ويوضح أنه لابد بداية من الإقرار بأن هناك عدة عوامل تتدخل في تحديد أسعار الطعام في المطاعم على مستوى العالم، أول هذه العوامل هو موقع أو مكان المطعم هل هو في مكان شعبي أم في شارع تجاري أم في مول أم في فندق وما شابه من جوانب تجعل موقع المطعم متفاوتا من مكان لآخر و بالتالي أسعاره.

أما العامل الثاني فيتمثل فيما أطلق عليه تصنيف المطعم، فهناك مطاعم الفنادق، والمولات أو المتاجر الكبرى، ومطاعم المتنزهات، ومطاعم الكوفي شوب"، وطعم سياحي، ومطعم الوجبات السريعة، ومطاعم الملاهي الليلية أو الديسكو.. وغيرها. وكل نوع من هذه المطاعم يقدم نوعيات مختلفة من الطعام ويضع لكل منها أسعارا مختلفة.

وأخيرا يرد العامل الثالث المحدد لتصنيف المطاعم ويحدده د. عبد المطلب في نوعية العاملين ومستوى الأجور الممنوحة للعمالة حيث تستقطب المطاعم الكبرى والمطاعم العالمية كبار الطهاة و"الشيفات" وتدفع لهم أجورًا عالية فيما تقنع مطاعم أخرى بتعيين عمالة أقل شأنًا وأقل في مستوى الأجور.

المشكلة كما لاحظ د. عبد المطلب السرطاوي أن هناك مطاعم في البحرين تتساوى في مستوى العوامل السابقة ولكنها - للأسف - تتفاوت بشكل ملحوظ في أسعار الوجبات التي تقدمها، كما أن بعض المطاعم تضيف ما يمس بمقابل الخدمة ومطاعم أخرى لا تضيفه.

ويقترح د. عبد المطلب حلا لهذه المشكلة، مشكلة مغالاة المطاعم في أسعار الوجبات أن يتم تشكيل لجان من الوزارات المعنية تتولى تصنيف المطاعم وفق معايير محددة، ثم تقوم بتحديد أسعار الوجبات وتلزم بها المطاعم المختلفة، وترابقب مدى الإلتزام بهذه الأسعار.

تفتيش على الأسواق

على الجانب الآخر ومن الزاوية القانونية يؤكد خليفة بن ابراهيم الزايد المتخصص بالقانون أن هناك رقابة على المطاعم من خلال مجلس الوزراء فاستناداً إلى احكام قانون الصناعة والتجارة، ورغم أن البحرين تنتهج سياسة السوق الحر والمفتوح، إلا أن القانون يعطي الحق لمجلس الوزراء بناء

د. عبدالمطلب السرطاوي

على مقترح الوزير المختص الوزير ان يحدد اسعار اي من الموار الأساسية أوالسلع.

كذلك تقوم وزارة التجارة والصناعة، ممثلة بإدارة حماية المستهلك بالتفتيش على الأسواق المحلية وإجراء المسوحات والزيارات الميدانية للتأكد من خلو الأسواق من أية ممارسات غير نزيهة كالاحتكار والتلاعب والغش التجاري.

ويضيف الزايد أن وزارة التجارة والصناعة من خلال إدارة حماية المستهلك تتابع أوضاع السوق لتتأكد من أن أية زيادات في الأسعار لها ما يبررها، كما أن عددًا من المفتشين يتابعون تنفيذ هذا الإجراء والتقيد به، ومن لايلتزم بهذا الإجراء يلقى العقوبة الإدارية وهي اغلاق المحل وفرض غرامة على رب العمل.

بقدر ميزانية المستهلك

ويؤكد أن المواطن غالبا ما يلجأ إزاء هذه الظاهرة إلى محاولة مواءمة دخله مع أسعار المطاعم فيؤقلم طعامه وشرابه بقدر الميزانية المتاحة لها حيث يخصص للطعام والشراب ما يقرب من ١٥٪ من ميزانيته الشهرية، فيعمد إلى إختيار الأطعمة و الأسعار التي تناسب هذا القدر.

د. عبد المطلب السرطاوي:

- **ثلاثة عوامل تتحكم في تحديد أسعار الوجبات**
- **الحل تشكيل لجان حكومية لتصنيف المطاعم وتحدد أسعار الطلبات**

خليفة الزايد:

- **العقوبة تصل إلى الغلق وفرض غرامة على رب العمل**

لهذا يدعو الزايد المواطن الذي يرى غشًا في الأسعار أو زيادة غير مبررة فيه أن يبادر بالاتصال بحماية المستهلك التي ترسل المفتشين للتأكد من الأمر واتخاذ الإجراءات الواجبة التي قد تصل إلى غلق المحل وفرض الغرامة بحسب مستوى التلاعب والضرر.

كما يدعو الزاهد المواطن إلى ضرورة عدم الصمت إزاء هذه الظاهرة، بل لابد أن يلجأ إلى النواب أو الصحافة او احدى وسائل التواصل الاجتماعي للحديث عن المشكلة، كما يجب على ذوي الشأن في وزارة التجارة والصناعة النظر في الموضوع، وإتخاذ القرار الذي يجعل وجبات الطعام تتناسب بالأساس مع القدرة الشرائية للمواطن.